

الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية.

تهتان موراد¹

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصادات العربية للخارج، وأثر ذلك على نموها الاقتصادي ، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية و بيانات المقاطع العرضية خلال الفترة 1980-2006 ، على عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة من المنطقة العربية وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. و قد أظهرت النتائج المتوصل إليها ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من جهة، وعدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ممثلاً بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الانحدارات المدروسة من جهة أخرى ، و بالتالي يمكن القول أن الانفتاح التجاري لم يكن محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: - الانفتاح التجاري - النمو الاقتصادي - نماذج بانيل.

¹ - جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة.

مقدمة :

إن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي -بشكل عام- عاملاً هاماً لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاج، وفي أدبيات التنمية الاقتصادية فإن الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج.

لقد أثبتت التجارب أن الاقتصادات المنفتحة تحقق أداءً في النمو والتنمية يفوق ما تحقق في الاقتصادات التي تخضع لنظام الحماية، ففي أواخر الثمانينات، بدأ نظام الحماية يتراجع، ولا سيما عقب أزمة الدين التي نشأت عام 1982 ، والفرق الشاسع الذي ظهر بين ضعف أداء الاقتصادات الخاضعة لنظام الحماية في بلدان أمريكا اللاتينية، وقوة نمو الاقتصادات المنفتحة على الخارج في بلدان شرقي آسيا. وشيئاً فشيئاً، بدأ خبراء الاقتصاد في البلدان النامية ينصحون باعتماد سياسات تجارية تتسم بالانفتاح على الخارج وبتقليص الحواجز إلى الأسواق الخارجية، ووضعت مؤسسات دولية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شروطاً مسبقة تربط إمكانية حصول البلدان النامية على المساعدات المالية بتغيير سياساتها بهدف تحرير التجارة وإزالة الحواجز التجارية.

في ظل السياق الحالي للعولمة فإنه من الطبيعي أن يثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الانفتاح و النمو ، فإذا ما وجد أثر ايجابي للانفتاح على النمو فإن ذلك سيشجع البلدان النامية الراغبة في تحسين مركزها الاقتصادي إلى الاعتماد على سياسات التحرير التجاري، و علاوة على ذلك فإن النجاح الاقتصادي الكبير المحقق في دول شرق آسيا يعزز الفكرة القائلة بأن سياسات التحرير التجاري إستراتيجية إنمائية فعالة و مرغوب فيها.

وبالنظر إلى الضغط الكبير الذي تتعرض له الدول العربية بشكل عام، نحو الانفتاح على الخارج، تأتي أهمية هذه الدراسة ، من حيث أنها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري. ويتأتى ذلك من خلال دراسة التجارة الخارجية باعتبارها مؤشراً لانفتاح اقتصاد الدولة للخارج، وما ينجم عن هذا الانفتاح من آثار على النمو الاقتصادي بالدول العربية.

1- العلاقة بين التجارة و تحريرها و النمو الاقتصادي:

لقد اختفت السياسات الاقتصادية التي سادت في الستينيات والسبعينيات والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل الواردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستدامة التي ترجوها الدول النامية، و هناك العديد من الأمثلة على سوء تصميم سياسات حماية المنتجات القومية⁽¹⁾: فمثلا السياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر انهيار سوق الأسهم عام 1929 و التي سارعت في زيادة الركود الاقتصادي الكبير، وكذلك مشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي و التي لم تُشجع النمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى أن الشيوعية أعاقَت نمو الإنتاجية، والابتكار، والحرية الاقتصادية. فسياسة الحماية التجارية إذا لا تؤمّن أي فوائد مستدامة.

من جهة أخرى، فإن تحرير التجارة يؤمّن مساهمة ذات شأن في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستوى الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم⁽²⁾، حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصادات أكثر انفتاحاً تشارك أكثر في التجارة الدولية المتزايدة، وتحقق معدلات نمو أعلى من الاقتصادات الأكثر انغلاقاً، فمن بين البلدان النامية، حققت تلك البلدان التي تتعاطى بقدر أعظم في التجارة الدولية معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته بلدان شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي. لكن،

ومن جانب آخر، التجارة بمفردها لا تقود بصورة آلية إلى تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتخفيض مستوى الفقر، فإذا أرادت البلدان أن تستغل فوائد تحرير التجارة أكثر وتعزيز النمو الاقتصادي عليها أيضاً أن تُنشئ سياسات قومية سليمة أخرى مثل: الحكم الصالح، حكم القانون، المؤسسات القوية، والسياسات النقدية والاقتصادية السليمة، والتزام الاستثمار في الإنسان.

هذا و تعتبر الصين والهند النموذجين الأكثر وضوحاً لقوة تحرير التجارة حيث يتمتع البلدان اليوم بمعدلات نمو اقتصادي من بين أعلى المعدلات في العالم، كما أكدت المنظمة غير الحكومية اوكسفام في تقاريرها انه لو زاد كل بلد من بلدان أفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية حصصها من إجمالي الصادرات العالمية بنسبة واحد بالمئة فقط لأدت مكاسب الدخل القومي الناتجة عن ذلك إلى انتشار 128 مليون إنسان من حالة الفقر⁽³⁾.

2- الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

تزخر الأدبيات الموضوعة حول التجارة بدراسات تدعم دور التجارة في تعزيز النمو والتنمية، فقد بين (Krugman , 1987) أن محاسن نظام التدخل محدودة، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية غير مرجوة، بينما تبقى التجارة الحرة السياسة المناسبة التي يجب إتباعها، و توصلت دراسة أعدها (4) (Levine et Renelt ;1992) الى وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، فإذا كان الانفتاح التجاري يسمح بالحصول على السلع الرأسمالية، فإن ذلك يؤدي إلى النمو على المدى الطويل، وربط⁽⁵⁾ (Edwards ,1993) النمو بتحرير التجارة في البلدان النامية، وبين أن التحول من نظام الحماية إلى تحرير التجارة أدى إلى معدلات نمو مرتفعة نسبياً في

العديد من البلدان النامية، و توصل(Harisson ;1996)⁽⁶⁾ إلى استنتاجات مماثلة باستخدام مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح و باستعمال أساليب تقدير مختلفة، و تشير نتائج دراسته إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح و النمو.

وأجرى⁽⁷⁾ (Frankel et Romer ,1999) دراسة تناولوا فيها العلاقة بين الانفتاح و النمو و قد بينت الدراسة أنه توجد علاقة سببية ما بين درجة الانفتاح و النمو الاقتصادي، و هذه العلاقة تكون في الاتجاهين، حيث أن زيادة الانفتاح تزيد من النمو و العكس صحيح أيضاً.

وقد أوردت دراسات عديدة ما يدلّ على وجود علاقة ترابط بين الأثر الإيجابي للتجارة ونوعية المؤسسات على النمو، وأصدر (Dollar et Kraay)

عام⁽⁸⁾ (2003) دراسة تناولت التأثير الجزئي للتجارة ونوعية المؤسسات على النمو، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر التجارة كبير على النمو ومتواضع على نوعية المؤسسات، وأظهرت هذه النتائج أهمية أثر التجارة ونوعية المؤسسات على النمو الطويل الأجل بينما أظهرت أن للتجارة أثراً على النمو القصير الأجل.

و أجرى⁽⁹⁾ (wanikkaya ;2003) دراسة تجريبية مقارنة بين البلدان حول العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و قد صنفت مقاييس الانفتاح التجاري إلى صنفين، المقاييس التي تقيم الأحجام التجارية و تلك التي تقيم القيود التجارية، و توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ترابط ايجابية بين الأحجام التجارية و النمو، كما توصلت أيضاً إلى علاقة ايجابية بين الحواجز التجارية و النمو و هذه النتيجة الأخيرة تتفق مع الأدبيات التي تؤكد فوائد الحواجز التجارية في تعزيز النمو في البلدان النامية في حالات معينة كحالات القطاعات الناشئة مثلاً.

3- تحليل لمؤشرات الانفتاح و علاقتها بالنمو الاقتصادي بالدول العربية.

يهدف هذا البند إلى محاولة إلقاء نظرة مبدئية على طبيعة علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي بالدول العربية، و هذا من خلال تحليلنا لعلاقات الارتباط بين المؤشرات الرئيسية لكل من الانفتاح والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980م-2006م)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ، وفي هذا السياق يركز التحليل على مؤشرات الانفتاح التالية: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (inp) ، و نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أي (exp) ، وكذلك نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي $(open=(exp+inp)/gdp)$ وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ممثلاً بالمتغيرة: معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي $(GDppcg)$.

3-1- تحليل لمؤشرات الانفتاح التجاري بالدول العربية.

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري للدول العربية خلال الفترة (1995-2006).

نسبة الصادرات إلى الناتج			نسبة الواردات إلى الناتج			نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج.		
1995	2000	2006	1995	2000	2006	1995	2000	2006
27.11	42.49	48.90	30.78	21.27	21.64	57.89	63.76	70.55

الجزائر

171.98	151.57	152.16	73.02	63.44	70.98	98.95	88.13	81.99	البحرين
61.52	39.97	49.95	31.57	22.91	27.5	29.95	16.26	22.45	مصر
151.35	110.23	124.58	93.83	68.46	72.86	57.52	41.76	51.72	الأردن
73.88	68.96	61.50	39.67	37.61	34.08	34.20	31.35	27.41	المغرب
113.66	96.19	108.64	59.08	55.86	59.50	54.58	40.32	49.14	موريتانيا
101.13	89.07	90.77	38.16	30.67	40.55	62.97	58.39	50.22	عمان
95.55	89.61	87.66	37.42	22.32	43.32	58.13	67.28	44.33	قطر
94.35	68.55	65.44	31.82	24.90	27.87	62.52	43.65	37.57	السعودية
43.98	29.73	14.77	27.45	13.74	9.80	16.52	15.99	4.96	السودان
76.42	67.81	68.97	36.36	29.87	37.93	40.06	37.93	31.04	سوريا
103.09	91.84	93.38	52.71	47.68	48.73	50.38	44.15	44.65	تونس
159.13	128.65	141.76	67.73	55.33	67.34	91.39	73.31	74.42	الإمارات

المصدر: من إعداد الباحث، من معطيات WDI2005-CD-ROM.

يتضح من خلال الجدول رقم (01) ما يلي: يعد اقتصاد الدول النفطية بشكل عام و اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي خاصة اقتصادا منفتحا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود هذا إلى الزيادة المستمرة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و ذلك في ظل الارتفاعات المتواصلة و غير المسبوقة في أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. و نلاحظ أيضا أن درجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي عالية جدا مقارنة بباقي الدول العربية، الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية من رسوم جمركية و غيرها⁽¹⁰⁾، فبالنظر إلى حواجز دول مجلس التعاون مع العالم الخارجي نجدها منخفضة، فالتعريف الجمركية الموحدة التي تم الاتفاق عليها بعد إعلان الاتحاد الجمركي عام 2003 تتفاوت بين 5% و 10% و هذه حماية منخفضة بالمقاييس الدولية. لكن بالمقابل فإن هذا لا يعني قدرة الصادرات غير النفطية لهذه الدول النفاذ في الأسواق العالمية و هي التي لا تتجاوز نسبة 10%، و تعاني من ضعف قدرتها التنافسية لارتفاع تكلفتها و قلة تجربتها التسويقية.

و بخصوص الدول غير النفطية بالمنطقة (سواء الدول المتنوعة الصادرات (مصر،الأردن، المغرب، سوريا و تونس)، أو الدول المصدرة للمنتجات الأولية (موريتانيا و السودان))، فنلاحظ أن الأردن و تونس و موريتانيا أكثر انفتاحا بهذه الدول، في حين تقل درجة الانفتاح و بشكل كبير في السودان. و يمكن القول في الأخير: أن انفتاح الدول العربية يتركز في سلعة تصديرية واحدة و هي النفط و بعض الخامات الأخرى وأنه من الخطورة بمكان الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية وذلك لأنه يعرّض إيرادات الدول المنتجة إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار السلع في الأسواق العالمية، كما أن الخطر على إيرادات الأقطار العربية من الصادرات النفطية والخامات الأخرى شديداً نظراً لأن هذه الصادرات من النوع القابل للاستنزاف والنضوب نهائياً، كما أن الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية يحرم الأقطار المصدرة من القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أجرى عليها عمليات تحويلية، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأة مما لو كانت الصادرات متنوعة، بحيث أن التقلبات في أسعار إحدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزيع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة.

3-2- علاقة ارتباط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة مؤشرات الانفتاح محل الدراسة، كما يعرضها الجدول رقم (02) إلى محدودية علاقات الارتباط بينهما، وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على النتائج التالية:

أ- إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يرتبط طردياً بالمتغيرة open في كل من: مصر، المغرب، موريتانيا، قطر، سوريا، عمان

وتونس والإمارات و السودان وهو ارتباط ضعيف في كل هذه الدول، كما أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً عكسياً مع المتغيرة open في كل من الأردن والبحرين والسعودية.

ب- بخصوص الارتباط بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ ضعف هذا الارتباط أيضاً في كل دول العينة المختارة، وهي علاقة طردية بكل دول المنطقة باستثناء كل من: البحرين و الأردن و موريتانيا و قطر.

ج- كما نلاحظ من خلال الجدول ضعف معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي $GDppcg$ و المتغيرة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هذا لكل دول المنطقة باستثناء السعودية حيث بلغ معامل الارتباط (-0.55)

الجدول رقم (02) : معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الانفتاح التجاري للدول العربية ، خلال الفترة (1980م-2006م).

البلد	معامل الارتباط بين $GDppcg$ و exp	معامل الارتباط بين $GDppcg$ و inp	معامل الارتباط بين $GDppcg$ و $open$
الجزائر	0.552	0.31	0.62
البحرين	-0.50	-0.41	-0.48
مصر	0.079	0.236	0.177
الأردن	-0.20	0.126	-0.015
موريتانيا	-0.22	0.121	0.0005

المغرب	0.07	-0.09	0.0017
عمان	0.069	0.123	0.134
قطر	-0.02	0.10	0.025
السعودية	0.04	-0.55	-0.31
سوريا	0.23	0.44	0.33
السودان	0.293	0.28	0.31
تونس	0.36	0.28	0.34
الإمارات	0.44	0.32	0.40

المصدر: من إعداد الباحث.

4- الدراسة التطبيقية (التقدير، تحليل و تفسير النتائج):

سنقوم في هذا البند باختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية⁽¹¹⁾ باستعمال نماذج بانيل، ويتم ذلك بعد عرض متغيرات الدراسة، والنماذج المستخدمة لعملية التقدير.

4-1 - العينة وفترة الدراسة.

تتكون العينة محل الدراسة من ثلاثة عشر دولة من المنطقة العربية وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة، وتم اختيار هذه الدول وفقا لمعيار توفر البيانات خلال فترة محل الدراسة (1980م-2006م) ولكل السنوات، وعليه فإن هذه الدراسة تستخدم بيانات سلاسل زمنية مقطعية متوازنة

(balanced panel data)، بعدد مشاهدات يقدر بـ 338 مشاهدة، وتستخدم الدراسة ملاحظات سنوية.

4-2- النموذج المستخدم.

من أجل اختبار تأثير الانفتاح التجاري على النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، كان من الضروري إدراج المحددات الأخرى المحتملة للنمو الاقتصادي في الانحدارات إلى جانب مؤشر الانفتاح التجاري، وهذه المحددات يتم عادة استخدامها كأداة تحكم في التقديرات (variables de contrôle)، وإجمالاً يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$GDppcg_{i,t} = C_i + B_1 LGdppc_{i,t-1} + B_2 m2r_{i,t} + B_3 Linv_{i,t} + B_4 open_{i,t} + B_5 gov_{i,t} + B_6 Lpopg_{i,t} + B_7 inf_{i,t} + \varepsilon_{i,t}.$$

حيث:

N : تمثل عدد الدول في الدراسة وهي ثلاث عشرة دولة.

T : يمثل الزمن (1980م-2006م).

$GDppcg_{i,t}$: معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار سنة 2000م) مقاساً بالدولار الأمريكي، وهو المؤشر الممثل للنمو الاقتصادي.

$LGdppc_{i,t-1}$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فترات متأخرة، وأضيف إلى الانحدار كمتغير تفسيري لمعرفة أسباب التقارب بين دول المجموعة، ورمزنا لهذا المتغير في عملية التقدير بـ $LGdppcp$. و تتلخص طريقة حساب هذا المتغير بتكرار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبداية كل خمس سنوات عدا سنتي 1980 و 2006 أي: (1980، 1981-1980)

(1985)،(1986-1990)،(1991-1995)،(1996-2000)،(2001-2005)،(2006).

$m2r_{i,t}$: نسبة النقود بمعناها الواسع ($M2$) إلى الناتج المحلي الإجمالي .
 $LINV_{i,t}$: لوغاريتم الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال
الثابت زائد التغير في المخزون) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و هو من
المؤشرات المهمة في تفسير التغير في النمو الاقتصادي، و قد أكدت العديد
من الدراسات التي تستخدم انحدار النمو على معنوية الاستثمار و ايجابية تأثيره
على النمو ⁽¹²⁾(blomstrom et al 1996,barro1991..)

$open_{i,t}$: الانفتاح التجاري و الذي استخدم في عدة دراسات كأحد محددات
النمو من بينها دراسة (coudert et dubert ;2004)⁽¹³⁾ و دراسة
(levy-yeyati and sturzenegger2003) و كذلك دراسة
(Harrison1996)، و يحسم الجدل حول تحديد إشارة المتغير حسب ما
توصلت إليه الدراسات التطبيقية السابق ذكرها بإيجابية العلاقة بين الانفتاح و
النمو، و ما أشارت إليه من أن العلاقة ستكون موجبة إذا كانت أغلب الدول
الداخلية في عينة الدراسة تتبع إستراتيجية نمو يقودها قطاع التصدير، و يحسب
مؤشر الانفتاح الداخل في النموذج بقسمة مجموع الصادرات و الواردات على
الناتج المحلي الإجمالي.

$gov_{i,t}$: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة نفقات
الاستهلاك النهائي الحكومي)، وكما أبرز ⁽¹⁴⁾(Hakaura 2004) ، فإن حجم
القطاع العام يعد محددًا هامًا للنمو بالمنطقة، ويتوقع أن يكون ذو تأثير سلبي
على النمو الاقتصادي بالمنطقة.

$Lpopg_{i,t}$: لوغاريتم معدل نمو السكان، ويعد أيضا من المحددات الأساسية
في انحدار النمو .

$inf_{i,t}$: معدل التضخم.

وقد تم إدراج المتغيرات : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتعثر ، ومعدل نمو السكان ونسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، باللوغاريتم الطبيعي استنادا إلى فرضيات (Mankiew, 1994) Romer et Weil⁽¹⁵⁾.

4-3- اختبار التجانس للنموذج المستخدم (Test d'Homogénéité).

تتلخص الخطوة الأولى في التحليل بالتحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم أو المدروس، فعلى المستوى القياسي يعني هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (الدول المعنية ككل)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة، وتساوي الحد الثابت بين كل الدول، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الأفراد (الدول المعنية ككل)، وبالتالي تصبح النتائج التي يتم الحصول عليها نتائج عامة تنطبق على كافة الدول محل الدراسة.

أظهر اختبار التجانس المقترح من طرف (HSIAO 1986) و باستخدام برنامج Eviews أن قيمة فيشر المحسوبة F_1 تساوي 0.76 باحتمال هو $Pvalue_{F_1}=0.895$ ، و بما أن: $Pvalue_{F_1} > 0.05$ ، فهذا يعني قبول الفرضية (H_0) ، و عليه النموذج المستخدم هو نموذج متجانس تماما (modèle totalement homogène).

4-4 نتائج التقدير:

تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية (Pooled, data)، ويؤدي استخدام هذه الطريقة إلى تلاشي مشكلة الازدواج الخطي، واختلاف التباين،

والحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج.

ويقدم الجدول رقم (03) نتائج الانحدارات التجميعية للدول العربية

الجدول رقم (03): نتائج الانحدارات التجميعية للدول العربية

المتغيرة التابعة هي معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5
C	6.43** (2.32)	6.67** (2.39)	4.48 (1.63)	5.40** (2.00)	10.63*** (5.00)
<i>LGDP</i>	-0.82*** (-2.69)	-0.81*** (-2.73)	-0.68** (-2.26)	-0.81*** (-2.82)	-0.88*** (-2.95)
<i>LINV</i>	1.19** (2.05)	1.21** (2.10)	1.29** (2.18)	0.99* (1.67)	
<i>gov</i>	-0.10** (-2.06)	-0.106** (-2.23)	-0.0** (-1.84)		-0.095** (-2.07)
<i>m2r</i>	0.0047 (0.64)		0.0077 (1.06)	0.0095 (1.31)	
<i>inf</i>	-0.028*** (-2.15)	-0.030*** (-2.39)			0.033** (-2.49)
<i>Lpopg</i>	-1.80*** (-2.98)	-1.779*** (-2.98)	-2.056*** (-3.46)	-2.38*** (-4.82)	-1.73*** (-2.90)
<i>open</i>	0.009 (1.20)	0.0095 (1.17)	0.001 (1.48)	0.0075 (1.09)	0.012 (1.54)
<i>Fstst</i> <i>prob(F)</i>	11.98 0.000	14.24 0.000	13.33 0.000	12.20 0.000	15.92 0.000
<i>DW</i>	1.81	1.80	1.74	1.796	1.80

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews.

- (***)، (**)، (*)، معالم معنوية إحصائية عند مستوى معنوية: 1% ، 5% ، 10% على التوالي.

- القيم بين قوسين ، قيم t ستودنت.

4-5- تحليل وتفسير النتائج.

يتضح من خلال نتائج تقدير نماذج بانيل للدول العربية المدرجة في الجدول أعلاه ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر "F" في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج، فمعظم المعلمات المقدرة معنوية و إشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ما عدا مؤشر الانفتاح التجاري و نسبة النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- بالنظر إلى المتغيرة (*open*) فهي ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وغير معنوية إحصائية في كل الانحدارات السابقة حتى عند مستوى معنوية 10%، وهو ما يوحي إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الدول العربية لأنه قد يؤدي الى زيادة الواردات و بالتالي تثبيط الصناعة المحلية، و مع ذلك يعد عدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ليس بالجديد فالعديد من الدراسات لم تحقق معنوية هذا المتغير⁽¹⁶⁾.
- أما بشأن محددات النمو الأخرى الواردة في الانحدارات السابقة، فقد اتخذ أغلبها الاتجاه المتوقع لها من الدراسات النظرية والتطبيقية، وفي هذا السياق نجد ما يلي:
 - بالنسبة للمتغيرة ($m2r$) فهي ذات أثر موجب على معدل النمو الاقتصادي و هذا في كل الانحدارات السابقة، مما يعني أن الزيادة في نسبة النقود إلى الناتج ($m2r$) تعزز النمو الاقتصادي لكن هذه الأخيرة لم تكن إحصائية في كل الانحدارات المدرجة في الجدول، حيث لم تكن الإحصاءات (t) كبيرة المغزى حتى عند مستوى معنوية 10% ، وعلاوة على ذلك كانت ذات معاملات صغيرة جدا.
 - المعامل السلبي والمعنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتغير $LGDP(-1)$ عند مستوى معنوية إحصائية 1%، يظهر أن مختلف دول المجموعة تتقارب نحو نفس الحالة المستقرة،

(Converge vers un même état stationnaire) ، وهو ما يعكس ملائمة

هذه النماذج للبيانات المستخدمة.

- وجود إشارة متوقعة نظريا لمعاملات المتغيرة الإنفاق الحكومي (gov) ،
فالمتغيرة (gov) ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهي ذات معنوية
إحصائية عند مستوى 5% في كل النماذج الموجودة، وهذه النتيجة تؤيد
استنتاجات الدراسات التي تؤكد على أن القطاعات العامة الكبيرة جدا تعتبر من
أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وذلك
من خلال تقييد الاستثمار العام وإعاقة تراكم رأس المال ومن ثمة انخفاض النمو
الاقتصادي، وهو ما أشار إليه كل من Hakura (2004) و Pitchett (1999).

- وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل نمو السكان على النمو الاقتصادي، ويعني
هذا أن الزيادة في معدل نمو السكان سوف تؤدي إلى نقص معدل النمو
الاقتصادي، وهو ما يتفق مع نمط النمو النيوكلاسيكي أين يرتبط الناتج المحلي
الإجمالي للفرد ارتباطا سلبيا مع نمو السكان⁽¹⁷⁾.

- معاملات المتغيرتين الاستثمار المحلي الإجمالي ($LINV$) ومعدل التضخم
(Inf) أخذت الإشارات المتوقعة لها نظريا، فالاستثمار المحلي الإجمالي ذو
أثر موجب على النمو الاقتصادي بدول المنطقة، وهو معنوي في كل
الانحدارات السابقة عند مستوى 5% ، وبالتالي يعتبر الاستثمار المحرك
الأساسي للنمو الاقتصادي، بينما معدل التضخم فهو ذو أثر سالب ومعنوي
عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي، وفي كل الانحدارات المدرجة في
الجدول أعلاه، وهو ما يعني أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أو سياسات التثبيت
كان لها دور مهم في التأثير على النمو الاقتصادي في دول المنطقة محل
الدراسة، وهذا يتناسب مع مختلف التحاليل النظرية التي اعتبرت معدل التضخم
كعامل مضر بالنمو الاقتصادي.

خاتمة:

لقد عالج هذا البحث موضوع الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي لثلاثة عشر دولة عربية، و باستعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بينت هذه

المؤشرات أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي يعد اقتصادا مفتحا على العالم الخارجي، كما تعد تونس و موريتانيا الدولتين الأكثر انفتاحا بمنطقة شمال إفريقيا في حين تقل درجة الانفتاح بشكل كبير في السودان. و في دراستنا لتحليل مصفوفة معاملات الارتباط تبين ضعف علاقات الارتباط بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الانفتاح التجاري السابقة.

و باستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن النمو الاقتصادي و مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للانفتاح التجاري بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي فإن النماذج المتوصل إليها لم تتوصل إلى إيجاد ارتباط هام بين الانفتاح و النمو الاقتصادي في دول العربية .

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن تحرير التجارة العالمية وانفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض هو تيار يصعب الوقوف في وجهه، ومثل هذا الانفتاح له مخاطر على الاقتصاديات الصغيرة قليلة الموارد، فإن الدراسة توصي متخذي القرار الاقتصادي في الدول العربية بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى، هذا مع التخطيط الجاد للاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العربي، بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة اقتصادية واحدة .

المصادر و الإحالات المعتمدة:

- (1)- تحرير التجارة و النمو الاقتصادي من الموقع:
<http://www.a3mal.info/showthread.php?t=822>
- (2)- يوسف خليفة اليوسف: " التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون دول الخليج العربي الواقع و الأفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994، ص8.
من الموقع:

(3)- تحرير التجارة و النمو الاقتصادي من الموقع:

-<http://www.a3mal.info/showthread.php?t=822>

(4)- Nadia Lemzoudi, « L'impact du degré d'ouverture sur la croissance : Cas de six pays d'Afrique de l'ouest », Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en science économique, option économie et finance internationales, université de Montréal, (décembre 2005), p9.

(5)- Edwards, Sebastian. « Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries », Journal of Economic Literature, 31, No.3 (September, 1993), p 112.

(6)- Nadia Lemzoudi, op cit , p9.

(7)- Frankel, Jeffrey A. and Romer, David. « Does Trade Cause Growth? », The American Economic Review, 89, No. 3 (June 1999).

(8)- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، " تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا"، الامم المتحدة، نيويورك 2009، ص4.

(9)- المرجع السابق ، ص4.

(10)- كبير سمية، " أداء التجارة الخارجية العربية و البنينة (2000-2004)" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص70.

(11)- الدول المعنية: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

(12)- M. Blomstrom, R. Lipsey, M. Zejan, (1996) P. 4436 available at: <http://www.nber.org/papers/w4436.pdf>.

(13)- ماجدة بنت مطيع عاشور، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974-2006"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009، ص73.

(14)- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، " سلوكيات القطاع المصرفي و كفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا"، العدد3، الأمم المتحدة، 2005م، ص79، الموقع: www.escwa.org.

(15)- Allaoui, Zohra and chkir Ali (2006) , « Mondialisation, Convergence et Croissance économique, une Analyse par les données de panel », Faculté des sciences Economique et de gestion, Sfax, Febrary, On line at : <http://mpa.ub.uni-muenchen> consulté : 14/02/2009.

(16)- ماجدة بنت مطيع عاشور، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974-2006"، مرجع سابق، ص74.

(17)-سوزان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، رانده ساب، " تطوير القطاع المالي في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، أوراق صندوق النقد العربي 2003م. ص120. الموقع: www.amf.org.